



مجلة الشريعة والقانون

تصدر عن كلية الشريعة والقانون بجامعة إفريقيا العالمية
نصف سنوية- علمية - محكمة



● منهج الإفتاء في القضايا الفقهية للأقليات الإسلامية

د. أحمد بن مشعل بن عزيز الغامدي

● جريمة الرشوة وفقا لتعديلات القانون الجنائي لسنة ٢٠١٥م

د. بهاء الدين عباس محمد

● العلاقة بين النيابة العامة والشرطة بين الواقع والمأمول (دراسة تطبيقية على الدعوى الجنائية)

د. الوليد عبد الحق الصديق محمود

● الصعوبات التي تواجه المسؤولية البيئية وطرق تسوية نزاعاتها الدولية

د. سامي الطيب أدریس محمد

● حجية الإقرار المتحصل عليه بطريق الاستجواب في المحاكمات (دراسة مقارنة)

د. أحمد المصطفى محمد صالح

● وسائل حماية أموال القاصرين في القرآن الكريم (دراسة مقارنة)

أ. محمد عبد الله عبد فارج

● أساس المسؤولية الجنائية في الفقه والقانون-دراسة مقارنة

أ. المكاوي الخضر علي أحمد



العلاقة بين النيابة العامة والشرطة بين الواقع والمأمول

د. الوليد عبد الحق الصديق محمود(*)
مستخلص البحث

يُعد قانون الإجراءات الجنائية من أهم التشريعات التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان المرتبطة بإجراءات التحقيق والاثهام والمُحاكمة بصدد وقوع أيّ فعل يُعتبر جريمة ، كل الأنظمة القانونية تؤكد أنه يجب الفصل بين سلطات التحقيق والمحاكمة .

ظهر دور النيابة العامة في الدعوى الجنائية عام 1981م ، حيث برزت العديد من المشاكل بين الشرطة والنيابة والقضاء، وتركزت المشاكل حول سلطات كل من النيابة والشرطة في المراحل الأولى للدعوى الجنائية رغم وضوح النصوص، ولكن نسبة لقلّة خبرة بعض وكلاء النيابة في ذلك الزمن فقد صدرت بعض القرارات الخاطئة التي زادت من التوتر، وتزامن ذلك مع الاعتقاد لدى منسوبي الشرطة بأنّ التحري في الدعوى الجنائية هو إرث تاريخي للشرطة. تأتي هذه الورقة في مرحلة حاسمة وهي صدور قانون النيابة العامة والذي بموجبه أصبح منصب النائب العام مستقلاً عن وزير العدل فهل يؤدي ذلك إلى الاستقرار القانوني المطلوب وهل يتم حسم المشاكل المتكررة بين النيابة والشرطة وفقاً له أم أنه سيزيد من حدتها. إتضح أنّ الأمر يحتاج إلى جهد كبير لإزالة أسباب التوتر بين أجهزة العدالة الجنائية وأن يكون ذلك عبر التدريب والتوعية لمنسوبي كلا الجهازين وأن يتم التعامل

(*) أستاذ مساعد، كلية الشرطة، قطر.

مع كل تجاوز للقانون بالحسم الضروري وذلك من أجل الحفاظ على حقوق المواطن صاحب المصلحة في الدعوى الجنائية.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الورقة ما يلي:

- 1- العمل على تطوير النيابة العامة من حيث التأهيل والتدريب والمعينات.
- 2- أن تتولى النيابة التحقيق في كل الجرائم، وأن تقوم الشرطة بالجانب الفني وجمع الاستدلالات.
- 3- عمل دورات تدريبية لوكلاء النيابة في مراكز الشرطة لفترات معقولة حتى يتسنى لهم الوقوف على أعمال الشرطة وتفهم دورها.
- 4- نشر الثقافة القانونية وسط منسوبي الشرطة لتوضيح أنّ قيام النيابة بالتحقيق هو دورها المنوط بها وذلك وفقا لنص القانون وأنّ دور الشرطة يتركز على القيام بالجوانب الفنية المتعلقة بالتحري.
- 5- وضع آلية مراقبة لسلطات النيابة فيما يتعلق بقيامها بواجباتها مع إعادة النظر في كل أوجه القصور التي قد تترتب على ذلك .

ABSTRACT:

The criminal procedures law is considered one of the most significant legislations on the protection of human rights, as related to the investigation, indictment, and trials on acts that constitute crimes. All legal systems emphasize the separation of indictment and trial authorities.

In 1981, the legislator gave the public prosecution the authority over criminal proceedings, as various problems between the police, prosecution, and judiciary came to the surface. These problems were pivoted around the authorities of each of the prosecution and police during the initial stages of criminal proceedings, despite the clarity of legal provisions. But, due to the lack of experience on the part of some deputy prosecutors at that time, some wrong decisions were made, which aggravated the tension. That coincided with the police' belief that investigations into criminal proceedings were a historical heritage of the police.

This paper appears at a critical time where the prosecution law has been issued, according to which

the post of the General Prosecutors has become independent of the Minister of Justice. Will that lead to the desired legal stability? Have the repeated problems between prosecution and police been resolved, or aggravated, by this law? It has become clear that significant efforts are needed to eliminate the causes of tension between the criminal justice entities, through training of, and raising awareness among, the staff of both entities. It also requires decisiveness in dealing with any breach of the law to maintain the rights of citizens who have an interest in the criminal proceeding.

The most significant recommendations of the research include the following:

1. Enhancing public prosecution in terms of qualifications, training, and aids
2. Public prosecution is to take charge of investigation into all crimes, while the police handles the technical aspects and evidence collection
3. Conducting training courses for deputy prosecutors at police stations over reasonable periods to enable them establish the work of police and understand their roles

4. Disseminate legal culture among police force to clarify that, according to the law, it is the role of prosecution to conduct investigations, whereas the role of the police is focused on the technical aspects of investigations
5. Establish a mechanism to monitor the conduct of prosecution authorities and review all shortcomings resulting therefrom

مقدمة :

يضم قانون الإجراءات الجنائية مجموعة من القواعد التي تُنظّم وسائل التحقّق من وقوع الجريمة وحتى محاكمة مُرتكبها وتوقيع العقوبة عليه ، و القواعد الخاصّة بالطعن فيما يصدر من أحكام وتنفيذها .

إنّ قانون الإجراءات الجنائية يهدف إلى إقرار التوازن بين احترام الحرّية الشخصية للأفراد واحترام المصلحة العامة، ووسيلته في ذلك النّص على قواعد التنظيم القضائي والإجراءات الواجب اتباعها والتقيّد بها في أعمال البحث والتحقيق والمحاكمة .

دار نقاش كثيف في السّنوات الأخيرة حول الجوانب الإجرائيّة والفنيّة في قانون الإجراءات الجنائية السوداني بصدد مشروع قانون النيابة العامة لسنة 2015م لإنشاء سلطة مُستقلّة تُسمّى بالنيابة العامة وذلك بفصلها من وزارة العدل ومنحها الشخصية الاعتبارية بحيث يتولاها نائب عام يُعيّنه رئيس الجمهورية بُناءً على توصية المجلس الأعلى للنيابة العامة بموافقة الهيئة التشريعية القوميّة، ووفقاً لذلك تكون شرطة الجنايات تابعة للنيابة العامة وخاضعة لإشرافها، وأطلق مشروع القانون يد النيابة في الرّقابة على أماكن الحبس التابعة للشرطة والسجون، وجهاز الأمن والمخابرات، وغيرها من أماكن القبض والحبس ومراجعة الدفاتر وتلقّي الشكاوي من المحبوسين والتحقيق فيها واتخاذ ما تراه مُناسباً بشأنها، فضلاً عن ذلك القيام بالملاحقات القضائية المتعلّقة بالجرائم التي يرتكبها الموظفون العموميون فيما يتعلّق بالفساد وإساءة استخدام السُلطة، وتطرّق مشروع القانون إلي الإجراءات المُختصّة باستقلال النيابة العامة وحصانة وكلاء النيابة .

مُشكلة البحث :

- 1- إنَّ اللُّظْم الإجرائيَّة الجنائيَّة تتراوح ما بين النِّظام الاتهامي و نظام التتقيب والتحري وما يُعرف بالنِّظام المُختلط ، ويختفي وراء ذلك عدد من الأجهزة بما يُسمَّى أجهزة العدالة الجنائية وهي المُختصَّة بالتحقيق والاثهام والمُحاكمة ، وفي الواقع المُعاش في السودان أصبح كُل جهاز يعمل بمعزل عن الآخر الأمر الذي أدَّى في كثيرٍ من الأحيان إلى بُروز خصومة إداريَّة إلى جانب الخصومة الجنائية ، على عكس ما هو مطلوب حيث يجب أن تعمل كل هذه الأجهزة على سبيل التكامل والتعاون لتحقيق العدالة .
- 2- تجربة النيابة العامة في السودان صاحبها الكثير من المُعوقات مُنذ العام 1981م فيما يتعلَّق بالنِّص على صاحب الولاية في التحري في الدعوى الجنائية، حيث تراوحت النُّصوص ما بين سلطة النيابة في التحري وسلطة النيابة في الإشراف على التحري وما صاحب ذلك من إشكاليات في فهم النصوص وتطبيقها .
- 3- تبعيَّة النيابة العامة لوزارة العدل يجعلها غير مُستقلة عن الجهاز التنفيذي وحتى لو إستقلت فهل سيُغيَّر ذلك في ظل ضعف البنيات الأساسية للنيابة حيث ما زالت تباشر أعمالها في بنايات تابعة للشرطة .
- 4- ضعف التدريب القانوني لوكلاء النيابة الذين هم في مدخل الخدمة والدفع بهم إلى العمل ممَّا أدَّى إلى إصدارهم قرارات تتعارض مع القانون في كثير من الأحيان مما تَرَتَّب عليه العديد من الإشكاليات بين النيابة والشرطة والسلطة القضائية .
- 5- الجدل الدائر في أوساط الشرطة، بل المفهُوم الراسخ لدى منسوبيها بأنَّ الشرطة صاحبة إرث تاريخي في التحري وأنَّ ذلك القانون قُصِد منه استلاب سلطاتها في الدعوى الجنائية .

منهج البحث :

اتبع هذا البحث المنهج المُقارن والاستقرائي حيث ركز على إيراد بعض الآراء الفقهية والأحكام القضائية وبعض من الشواهد العمليَّة التي تعكس

طبيعة العلاقة بين النيابة والشرطة والقضاء باعتبارها أجهزة العدالة الجنائية الأساسية .

هيكل البحث :

جاء هذا البحث في أربعة مباحث مقسمة إلى مطالب وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : نظم الإجراءات الجنائية .

المطلب الأول : النظام الاتهامي.

المطلب الثاني : نظام التتقيب (التحري).

المطلب الثالث : النظام المختلط .

المبحث الثاني : الخلفية التاريخية لقانون الإجراءات الجنائية في السودان.

المبحث الثالث : دور النيابة العامة والشرطة في الدعوى الجنائية.

المطلب الأول : دور النيابة العامة في الدعوى الجنائية .

المطلب الثاني : دور الشرطة في الدعوى الجنائية .

المبحث الرابع : بعض التطبيقات التي تعكس العلاقة بين الشرطة والنيابة .

المطلب الأول : أحد القضايا التي توطر للعلاقة بين النيابة والشرطة والقضاء

المطلب الثاني : تجاوزات ضابط شرطة قام بحبس وكيل النيابة .

المطلب الثالث : بعض الآراء حول علاقة الشرطة و النيابة .

المبحث الأول : نُظْم الإجراءات الجنائية

يتنازع الدعوى الجنائية نظامان : الأول يُعرف بالنظام الاتهامي ، والثاني يُعرف بالنظام التنقيبي.

المطلب الأول : النظام الاتهامي:

أولاً : تعريف ومفهوم النظام الاتهامي:

هو أقدم النُظْم تاريخياً وهو نظام معروف بإسم النظام الأنجلوساكسوني الذي يصوّر الخصومة الجنائية على أنها نزاع شخصي بين شخصين هما المدعي والمدعى عليه، وأبرز ما يميزه أنه ينسجم مع النُظْم الديمقراطية و يضمن حقوق المُتَّهَم و مصالحه ويكون الحق في الاتهام للمجني عليه أو لورثته ويُعرف أيضاً بنظام الإتهام الشخصي والفردى ⁽¹⁾ ولا تختلف فيه الإجراءات المُتَّبعة في الدعوى الجنائية كثيراً عن تلك المُتَّبعة في الدعوى المدنية باعتبار أنَّ الدعوى هي ميدان اللِّزال بين الخصوم، حيثُ يمثل من أصابه الضرر المدعي ويكون المدعى عليه هو المتهم، أمّا القاضي فيفصل بينهما استناداً إلى القانون .

وبما أنَّ النظام الاتهامي قد بدأ في إنجلترا فإنّ البوليس الإنجليزي يملك سلطات تُشابه سلطات رجال الضبط القضائي، كالقبض على المُشتبه فيهم بعد إذن القاضي و القبض في حالات ارتكاب جنایات خطيرة، ويجوز للبوليس أن يسأل المتهم عن التهمة الموجهة إليه واستجوابه ويحق للمتهم باختياره أن يُبدي ما يراه من بيانات وإيضاحات ويجب على البوليس أن ينبهه

(1) أحمد شوقي الشلقاني. مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري . الجزء الأول .

ديوان المطبوعات 1999م ص 10 .

إلى التهمة المنسوبة إليه وأن يحذره من أن ما يقوله قد يُعتبر دليلاً ضده عند محاكمته (1)

وفي حالة القبض على أيّ مُتهم بواسطة البوليس يجب عرضه على القاضي خلال 24 ساعة فإذا لم يكن قد انتهى خلال هذه المدة من تحرياته وجب الإفراج عن المتهم بكفالة مالية أو شخصية كما لا يجوز للبوليس تفتيش المنازل إلا بإذن سابق من المدعي العام لكنه يجوز تفتيش المتهم للتأكد من عدم حمله أيّ نوع من الأسلحة ، وفي أثناء المحاكمة يُحضر المتهم ويُتلى عليه تقرير الاتهام ويُسأل بواسطة القاضي عن التهمة الموجهة إليه ، فإذا اعترف جاز للمحكمة أن تحكم عليه بالعقوبة المقررة .

ثانياً : مميزات النظام الاتهامي :-

1- إنّ الدعوى الجنائية ملك للمضرور من الجريمة أو والديه لا يباشرها شخص غيره وهو ما يُعرف بالإتهام الفردي ثم أُجيز لأي فرد أن يتهم الجاني و لو لم يكن لديه أيّة مصلحة و في الحالتين تقام الدعوى بواسطة الفرد فلا ينظرها القاضي من تلقاء نفسه.

2- دور القاضي سلبي تقتصر وظيفته على إدارة المناقشة و توجيه سير الإجراءات دون التدخل فيها ، أي أنه يستمع إلى حجج الخصوم والموازنة بين الأدلة المقدمة فدوره حيادي يتمثل في إدارة الجلسة فقط وتلخيص

(1) محمد صبحي محمد. شرح قانون الاجراءات الجزائية الجزائري . ديوان المطبوعات .

1984م . ص3.

الدعوى و لا يساعد أيّ خصم في جمع الأدلة أو يأمر باتخاذ إجراءٍ ما للكشف عن الحقيقة ولهذا هو يحكم لمن يملك الحجج القويّة.⁽¹⁾

3- إنّ الإجراءات الجنائية تمر بمرحلة واحدة تتم أمام القاضي بحضور الخصوم وغيرهم ، فيقيم المدعي الدليل على إقرار الجريمة ، كما أنّ المتهم يمثل أمام القاضي طليقاً ويدافع عما يُوجه إليه من تُهم .

4- إجراءات المحاكمة علنيّة وشفويّة تتم في مواجهة الخصوم، وهذا ضمان لنزاهة و حياد القاضي و المساواة بين الخصوم .

5- يخضع الإثبات لقواعد شكلية حيث يقوم القاضي بتجريح الأدلة المطروحة، ولذلك يلجأ المدعي إلى دعم شكواه بالأدلة والحجج ويقوم المدعى عليه بتفنيد أقواله ومزاعمه ، ويتولى كلّ منهما تقديم الشهود والأدلة التي تدعم موقفه .

ثالثاً : عيوب النظام الاتهامي (2) :

1- لا يُهيئ السبيل الصحيح للوصول إلى الحقيقة، لأنّ القاضي لا يكون حراً في اقتناعه الشخصي بل يحكم بما يُقدّمه الخصوم من أدلة و قرائن قد تكون معيبة لا تُوصِل إلى الحقيقة.

(¹) محمد صُبحي محمد. شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري .1984. دار المطبوعات الجامعية ص3.

(²) أحمد فتحي سرور . مبادي الإجراءات الجنائية في القانون المصري . دار النهضة العربية 1993م ص 25.

2- يُؤيد هذا النظام الأحقاد بين الخصوم في مواجهتهم وجهاً لوجه، هذا بالإضافة إلى إهمال إقامة الدعوى طالما أن المتضرر هو وحده صاحب الحق الوحيد في إقامتها إما خوفاً من بطش خصمه أو تهاوناً منه.
الخلاصة :

وفقاً لهذا النظام كان هناك صراع بين الخصوم دون وجود سلطة تقضي بينهم ، بل كانوا يختارون قاضياً من القبيلة ؛ وكان دور القاضي سلبياً؛ (أي يسمع فقط دون التحقيق والبحث والاستجواب).

المطلب الثاني

نظام التنقيب (التحري)

أولاً : مفهوم النظام التنقيبي:

أدى تزايد سلطان الدولة إلى ظهور هذا النظام في عصر القانون الروماني وكان مقصوداً في تطبيقه على العبيد، ثم اعتنقه القانون الكنسي في القرون الوسطى، ومنه انتقل إلى المحاكم الملكية في فرنسا ولا تُعتبر الخصومة فيه مثل النظام الاتهامي نزاعاً بين الاتهام والدفاع، وإنما مجموعة من الإجراءات تهدف كشف الحقيقة وإقرار سلطة الدولة في العقاب وليس للمتهم حقوق إجرائية خاصة به⁽¹⁾.

ثانياً : إيجابيات النظام التنقيبي:

(1) د. أشرف توفيق شمس الدين . شرح قانون الإجراءات الجنائية (الجزء الأول . مرحلة ما قبل المحاكمة) 2012م ص 15. كذلك أنظر : [www. Olc. Bu.edu.my book](http://www.Olc.Bu.edu.my).

- 1- الدعوى الجزائية ملك للدولة ويُباشِر الاتهام النيابة العامة دون المجني عليه أو غيره من الأفراد وأحياناً كان القاضي يتصدى للحُكم في الجرائم التي يعلم بها من تلقاء نفسه وهو ما أدّى إلى نشوء مبدأ " كل قاض هو نائب عام "
- 2- القاضي مُعيّن من طرف الدولة فلا يُختار ولا يُنتخب ويسعى للوصول إلى الحقيقة المطلقة وهو غير مقيّد بالأدلة التي يُقدّمها الخصوم أو من خلال طلباتهم ولذلك تم تخويله سلطة إيجابية في جمع الأدلة وقد اقتضى ذلك أن تكون الإجراءات مدوّنة وتُجرى سرّاً حتى عن الخصوم أنفسهم.
- 3- نظراً للسلطات الواسعة التي يتمتع بها القاضي للوصول إلى الحقيقة فقد أبيض الطعن في الأحكام لتدارك ما قد يُوجد بها من أخطاء .

ثالثاً : سلبيات النظام التنقيبي (1):-

- 1- يُمثّل بين الخصوم المدنية والخصوم الجزائية فأصبح للإثبات طابعه العام ولم يعد حقاً للفرد ولذلك فإنّه يبحث عن الحقيقة ويجعل للقاضي دوراً إيجابياً في تحقيق الدعوى ولا يقتصر على ما يُقدّمه الخصوم من أدلة .
- 2- أهدر حقوق المُتهم وحرّيته بل أجاز التعذيب الذي قد يُسفر عن الاعتراف بجريمة لم يرتكبها المُتهم ويقوم القاضي بإدانته وفقاً لذلك.
- 3- الجمع بين الاتهام والتحقيق والحكم أدّى الي فقدان حيّدة القضاء .

المطلب الثالث

النّظام المُختلط

(1) رؤوف عبيد . مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري . الطبعة 16 دار الجيل للطباعة 1985م ص 35 .

ليس لهذا النظام أساس فكري مُحدد بل إنه يُحاول الأخذ بإيجابيات كُلاً من النظامين السابقين وتفاذي سلبياتهما وتكادُ تُطبَّقه كُـل التشريعات ويتميّز بالخصائص التالية:

- 1- يتولى موظفون عموميون مُهمّة جمع الأدلة وتمثيل الاتهام ومع ذلك يجوز للمضرور من الجريمة أن يحرك الدعوى الجزائية أو يدّعي مدنياً ومن شأن ذلك مُعانة سُلطتي التحقيق والاتهام في أداء وظيفتيهما.
- 2- يُعطي القاضي دوراً إيجابياً في البحث عن الحقيقة ولا يقيد اقتناعه بأدلة مُعيّنة
- 3- ينظم مرحلة إعداد الدعوى العمومية قبل عرضها على القضاء ويُحاول المُوازنة بين حقوق الاتهام وبين حقوق الدفاع فيجعل التحقيق الابتدائي سرّياً حيث يُمكن أن تضر العلانيّة به بينما تكون المُحاكمة علنيّة كأصل عام (1)

المبحث الثاني

الخلفية التاريخية لقانون الإجراءات الجنائية السوداني(2)

ترسّخت جُذور النظام القانوني السوداني حيث تلاقت المبادئ القانونية تاريخياً مع مبادئ المدارس التشريعية المُعاصرة (النظام الأنجلوساكسوني واللاتيني) فضلاً عن النظام الإسلامي لتشكل تنظيمًا قضائيًا ذا خُصوصية مُتقرّدة حيث كان يُطبَّق إبان فترة دولة المهديّة

(1) د. جلال ثروت محمد . نُظم الإجراءات الجنائية . الإسكندرية . دار الجامعة الجديدة
1988 م ص 25 .

(2) يسن عمر يوسف. شرح قانون الاجراءات الجنائية السوداني 1991م . الطبعة الثانية .
1996م . دار ومكتبة الهلال . ص 10 وما بعدها .

أحكام الشريعة الإسلامية والعُرف المحلي، وكانت الدولة تُصدر منشورات هي بلغة اليوم بمثابة تشريعات، ولكن بعد سُقوط دولة المهديّة، و بداية عهد الحُكم الثنائي صدر في سنة 1899 قانون تحقيق جنايات السودان باللغة الإنجليزية وطُبّق بالتدريج في مُختلف مُديريات السودان، وهو مُقتبس من قانون بريطانيا العسكري لسنة 1881 مع قليل من التعديلات التي اقتضتها ضرورة تطبيقه على غير العسكريين .

أعقب ذلك قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1925 وهو أيضاً باللغة الإنجليزية ومأخوذ من القانون الذي سبقه ومن قانون الإجراءات الجنائية الهندي رقم 5 لسنة 1898. وفي عام 1974 صدر أول قانون للإجراءات الجنائية باللغة العربية وقد استفاد المشرع من تجربة تطبيق القانونين السابقين خلال فترة إمتدّت إلى ما يزيد عن السبعين عاماً، فأدخل لأول مرّة مبدأ التقادم في العدالة الجنائية. ثمّ شهد عام 1983 تطبيق القوانين الإسلامية وأفضى ذلك إلى تحوّل كبير في حقل العدالة الجنائية إذ صدر قانون للعقوبات وآخر للإجراءات الجنائية إشتمل على نصوص جديدة عدّلت المواد المتعلقة بالصلح والتنازل وسلطة العفو وسلطة النائب العام الخاصة بوقف الإجراءات وتوجيه اليمين للمتهم وكذلك المواد المُتعلّقة بالإفراج بالضمان وشروط الإفراج عن المُدان لفترة إختبار، وفيما عدا ذلك فقد سار هذا القانون على خُطى القانون الذي سبقه.

تلى ذلك قانون الإجراءات الجنائية 1991 وهو لا يختلف كثيراً عن سابقه ولكنه يمتاز بأنه نصّ على أنّ النيابة العامة هي جهاز من أجهزة الدولة و جاءت اختصاصاتها واضحة وقاطعة لا تقبل التأويل على خلاف قانون 1983 م حيث كانت نصوصه غامضة الأمر الذي

أدى إلى صدور أحكام قضائية متناقضة حول اختصاصات النيابة العامة في التحري⁽¹⁾.

لذا يصح القول أنه بالرغم من أن المصدر التاريخي لقانون الإجراءات الجنائية هو القانون الإنجليزي فقد لحقه التعديل والتغيير والإضافة والحذف بما يتناسب وظروف السودان وليتناغم مع النهج الإسلامي الذي اتجهت إليه القوانين في السودان منذ 1983 وبالتالي فإن مصدره يختلف عن مصدر قانون الإجراءات الجنائية المصري المستمد من النظام اللاتيني، إلا أن هناك قدراً كبيراً من المبادئ الإجرائية المنفك عليها مثل العمل على سلامة المجتمع وملاحقة الجريمة ومطاردة مرتكبيها وضمان حسن سير إجراءات العدالة الجنائية بضبط الجريمة والتحقيق فيها وقبض المتهم وتفتيشه وحبسه والإفراج عنه وإجراءات المحاكمة العادلة وإصدار الأحكام والطعن فيها وتنفيذها وتعيين الجهات المناط بها القيام بهذه الإجراءات واختصاصاتها وما يتعين عليها من مراعاة لحقوق الأفراد جنباً إلى جنب مع مصلحة المجتمع.

مؤخراً تم فصل النيابة العامة عن وزارة العدل حيث يعتبرها خبراء القانون أنها الخطوة الصحيحة تجاة بناء قضاء مستقل خاصة وأن سلطات النائب العام كانت مَحَوَلة لوزير العدل وبحكم الدستور يمثل محامي الحكومة وكان ذلك يجعل كثيراً من القضايا التي تتداخل فيها اختصاصات المجتمع بالدولة معقده سيما أن النظر فيها من قِبَل شخص واحد يُحسَب على منصبية السّياسي في المقام الأول ولايستطيع أن يقوم بسلطاته كاملة كحال النائب العام الذي يُماثل السلطة القضائية في

(1) يسن عمر يوسف. شرح قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991م .

الطبعة الأولى 1996. دارومكتبة الهلال ص 11 .

الطرف الآخر مستقلاً عن أجهزة الدولة الحكومية مما يُسهّل عليه البت في القضايا الشائكة التي يكون فيها طرفاً الصراع المجتمع ومؤسسات الدولة ، وإنّ ذلك يُعتَبَر خطوة نحو وضع الأطر القانونية في نصابها الصحيح ، ليس كما كان عليه وضع النيابة العامة قبل العام 1972 والذي تمّ فيه دمج السلطتين لدى وزير العدل (1).

الخلاصة :

اصطبغ القانون السوداني بصيغة خاصّة، حيث اقتبس من الفقه اللاتيني، ولم يُبارح حضائنه الأولى للفقه الأنجلوساكسوني، فاجتمعت فيه خصائص متعدّدة ، فضلاً عن أخذه من أحكام الفقه الإسلامي، فأصبح تجربة مُتميّزة.

المبحث الثالث

دور النيابة العامة والشرطة في الدعوى الجنائية

المطلب الأول

دور النيابة العامة في الإجراءات الجنائية

أولاً : تمهيد:

النيابة العامة جهاز من أجهزة الدولة تُباشِر التحقيق وتوجيه الاتهام بعد جمع الاستدلالات بواسطة الشرطة، ولا يُعتبر المشرع السوداني النيابة جزءاً من

(1) عبد العزيز النقر . فصل النيابة عن العدل . الجدل سيد الموقف . مقابلة مع عدد من القانونيين بتاريخ 10/5 /2015م المركز السوداني للخدمات الصحفية .

تشكيل المحكمة ، ولا يشترط حضورها لصحة انعقاد جلسات المحاكمة ، فالنيابة العامة هي خصم في الدعوى، تمثل الدولة من حيث حق المجتمع في العقاب⁽¹⁾. ونصت المادة (5) من قانون الإجراءات الجنائية "تُشرف النيابة العامة على المنشآت العقابية وأماكن الحبس الاحتياطي والحجز وحبس المدينين." (2)

أما في التشريع السوداني، فالمشرع قد حدد الاختصاص لكل من النيابة والمحاكم الجنائية وقضايتها، وفصل فصلاً تاماً ما بين مرحلتين جمع الاستدلالات، ومرحلة المحاكمة ، ولم يجعل للمحاكم أي دور (كمحاكم) في شأن الدعوى الجنائية في مرحلة جمع الاستدلالات، وإن كان قد نص على اختصاص وسلطات خاصة لقضاة المحاكم الجنائية في مرحلة ما قبل المحاكمة وهي أخذ الإقرارات، وتجديد الحبس لأكثر من ثلاثة أيام، والتفتيش العام ، وممارسة كل سلطات وكيل النيابة في حال غيابه عن دائرة الاختصاص المعنية حتى تقرر النيابة الجنائية مباشرة التحري في الدعوى الجنائية، ولم يجعل المشرع للنيابة الأعلى سلطة الإشراف على قضاة الجنايات وهم يباشرون سلطات وكيل النيابة الغائب، بل جعل الإشراف للقاضي الأعلى درجة، في ذات الدائرة (المادة (8) من ذات القانون)، وهذا إعمال لمبدأ فصل السلطتين القضائية والتنفيذية عن بعضهما، وفصل سلطة المحاكمة عن سلطة جمع الاستدلالات ويجيء نص المادة (131) واضحاً وقاطعاً، في أنه :

(1) د.جودة حسين جهاد - الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية (أكاديمية شرطة دبي) 1994 ص 560.

(2) قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م . قسم التشريع ديوان النائب العام .

- (1) لا يجوز للقاضي أن يتولى المحاكمة في أيّ دعوى جنائية يكون قد تحرّى فيها من قبل، أو يكون هو طرفاً فيها، أو تكون له فيها مصلحة خاصة .
- (2) لا يجوز للقاضي الذي أصدر الحكم الاشتراك في نظر أي طعن أو تأييد أو فحص ذلك الحكم⁽¹⁾.

وعلة ذلك أنّ القاضي قد باشر التحري بنفسه ، وكون عقيدة عن الدعوى ، و
باشر سلطة من سلطات النيابة ، ولذلك لا يمكن أن يفصل في هذه الدعوى بعد
أن أخذ العلم بها إعمالاً لمبدأ الحيادة ، لأنّه لا يستقيم أن يكون خصماً وحكماً
في آن واحد، ووفقاً لذلك يُقدّم المُتهم للمحاكمة للفصل في الاتهام المنسوب إليه
بواسطة قاض آخر، تحقيقاً للعدالة (2)

ثانياً : القواعد التي تحكم عمل النيابة العامة

1- مدى استقلال أعضاء النيابة العامة في القانون السوداني :

إستقلال النيابة عن القضاء: القاعدة الأصوليّة تقضي بالفصل بين سلطة
الاتهام والتحقيق والحكم؛ وعلة ذلك أنّ إجتماع هذه السلطات في يد واحدة
يؤدي إلى إنتفاء الحيادة وإلي الإستبداد والتحيز ضدّ المتهم ، وعلي الرّغم من

(1) قانون الإجراءات الجنائية 1991م .

(2) رؤوف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري 1985م، مرجع سابق، ص

ذلك فإن سير الإجراءات في الدعوى الجنائية يُوجب أن تكون هناك صلة بين النيابة العامة وبين القضاء (1) .

2- عدم جواز تدخل القضاء في عمل النيابة العامة:

ليس للقضاء أن يقوم بعمل يدخل في اختصاص النيابة العامة أو أن يكلفها بأن تتصرف على نحو معين، وإذا كان القانون يُخول النيابة السلطة التقديرية في تحريك الدعوى الجنائية ، ليس للقضاء أن يُصدر سلطتها التقديرية، ولذلك لا يجوز للمحكمة أن تأمر النيابة برفع دعوى على شخص أو أن يكلفها بإجراء تحقيق في دعوى مرفوعة أمامها وعلة ذلك أن القاضي الذي يفصل في الدعوى يجب أن لا يكون قد إشتراك في تحقيقها بنفسه أو أخذ بها علماً (2) .

3- عمل النيابة ضروري لعمل القضاء:

عمل النيابة هو الذي يُحدّد نطاق الدعوى أمام القضاء ، فهو الذي يحدد حدودها من حيث الأشخاص والوقائع ، ولذلك فلا يجوز مُحكمة المُتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة .

4- عدم جواز لوم أو تجريح أعمال النيابة :

لا يجوز للقضاء لوم أو تعيب تصرفات النيابة، سواءً كان ذلك شفويًا أثناء المُحاكمة أو كتابيًا في أسباب الحكم ، وإذا تضمّنت أسباب الحكم ما يُفيد هذا

(1) أحمد فتحي سرور، مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري 1993م، مرجع سابق،

ص 50.

(2) مامون محمد سلامة. الإجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الفكر العربي، 1977

م، ص 70 .

التجريح فإنه يكون معيباً ويجب حذف العبارات التي تتضمن ذلك ، ويُلاحظ أنه لا يجب المبالغة في تطبيق القاعدة ، ذلك أن استقلال النيابة العامة لا يُخرج أعمالها عن نطاق رقابة القضاء ، ولذلك لا يُعدُّ تجريحاً قول المحكمة إنه يجب استبعاد شهود الإثبات الذين قدمتهم النيابة لأنهم ليسوا محل ثقة أو استبعاد الدليل المُستمد من التفتيش لوقوعه باطلاً، وإذا رأت المحكمة أن في مسلك النيابة العامة ما يعيب ، فلها أن تسلك أحد سبيلين:

الأول: أن ترفض طلبات النيابة مؤسسة الرِّفْض على أُسس موضوعيّة ، بعيداً عن أي لوم أو تجريح.

الثاني أن يُرسل القاضي ملاحظاته إلى رؤساء العضو المُمثل للنيابة مُراعياً السريّة ، حفاظاً على الاحترام الذي يجب توفيره للنيابة العامة (1) .

الخلاصة :

لا شكّ أنّ الدور المُجتمعي الذي تضطلع به النيابة كمُمثِّلة للحق العام، والحفاظ على الاستقرار يُحتم أن تتمتع بالاستقلاليّة والموضوعيّة والنزاهة كمعايير تُؤسس عليها العدالة بمفهومها الشّامل، فلا يعني ذلك وجود تعارض مع خضوعها لرقابة القضاء، فالأمر يكون أكثر تعقيداً عندما تتعلّق بسُلطات وآليات مكافحة الجرائم الخطيرة والتي تضطلع بها الشرطة والتي يُمكن أن يترتب علي وقوعها ضرر خطير يُصيب المُجتمع .

(1) أحمد فتحي سرور، مبادي الإجراءات الجنائية في القانون المصري، 1993م، المرجع السابق، ص 69 .

لذلك يرى الباحث أنَّ تمسُّك منسوبي النيابة بهذه الاستقلالية بصورة مُطلقة قد يُلقي بظلاله على العلاقات البينية بين القضاء والنيابة والشرطة، ذلك أنَّ كل هذه الأجهزة تعمل لهدف واحد هو تحقيق العدالة (لا تعنَّت لا تعصَّب مهني).

المطلب الثاني:

دور الشرطة في الدعوى الجنائية:

لم ينتهج المشرع السوداني نهج القانون المصري، في تحديد دور النيابة والشرطة في القانون بأنَّها سلطات ضبط قضائي ، وإن كان قد وزَّع الأدوار بين النيابة والشرطة، وألحق بهما أعواناً لهما كالإداري مثلاً .

نص قانون الإجراءات الجنائية السوداني على الأجهزة الجنائية وسلطاتها ، حيث تناول المحاكم الجنائية، وحدد سلطاتها، وقضاة المحاكم الجنائية وسلطاتهم، واختصاص كل محكمة ونصَّ على النيابة الجنائية وسلطاتها⁽¹⁾

وعرَّف ذات القانون التحري بأنَّه (يشمل جميع الإجراءات التي تُتخذ للكشف عن الوقائع المتعلقة بالدعوى الجنائية قبل المحاكمة)⁽²⁾، أما مرحلة التحقيق القضائي في قانوني الإجراءات الجنائية لعامي 1925 و1974 فكان يقوم بها قاضي التحقيق.

يُمكن القول أنَّ (التحري) في النظام الأنجلوساكسوني يُقابل مرحلة جمع الاستدلالات في النظام اللاتيني، أمَّا ما يتم من تحرٍ قبل رفع الدعوى الجنائية فيُسمَّى التحري الأولي للتأكد من صحة الشبهة بجريمة، وهو ما يُسمى بمرحلة

(1) قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م

(2) قانون الإجراءات الجنائية 1999م، قسم التشريع ديوان النائب العام.

جمع الاستدلالات للتحقق من قيام الأساس لفتح الدعوى الجنائية ، بينما تهدف مرحلة التحري إلى التحقق من قيام بيّنة تكفي لإحالة المُتهم للفصل فيما نُسب إليه أمام المحكمة المختصة.⁽¹⁾

نصَّ المُشرع في قانون الإجراءات الجنائية أنَّ (لِلنيابة الجنائية سُلطة الإشراف على سير الدعوى الجنائية، وتوجيه التحري، كما تختص بتوجيه التهمة ومباشرة الادعاء أمام المحاكم الجنائية) ⁽²⁾ .

جعل المشرع السوداني التحري من مهام الشرطة تُباشرها تحت إشراف وتوجيهات وكالة النيابة، وأجاز لوكيل النيابة عند الضرورة مُباشرة التحري بنفسه ، وخوّل للإداري التحري في حالات الوفاة، عندما يتم إبلاغه أو يعلم بإنتحار شخص أو العثور على جثة إنسان، أو موته في حادث، وحدد دوره ومهمته.

وحَدَّد إختصاص شرطة الجنايات العامة في المادة(24) بقوله:

(أ) تلقّي البلاغات في الجرائم المنصوص عليها في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون⁽³⁾.

(ب) القيام بالتحريات الجنائية تحت إشراف وتوجيهات النيابة الجنائية، أو القضاء بحسب الحال.

⁽¹⁾ د. محمد محيي الدين عوض، قانون الإجراءات الجنائية في التشريعين المصري والسوداني 1969 م، ص 42 .

⁽²⁾ قانون الإجراءات الجنائية 1991 م، قسم التشريع ديوان النائب العام.

⁽³⁾ قانون الإجراءات الجنائية 1991م، ادراة التشريع وزارة العدل .

(ج) تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية، أو أيّ أحكام أو قرارات قانونية صادرة من المحكمة، أو النيابة، أو أيّ سلطة مختصة، والقيام بأعمال السجون والرعاية والمصحات وحفظ أمنها ورعاية نزلاتها.

(د) تقديم الدعاوى الجنائية للمحاكم الجنائية وفق توجيهات وكالة النيابة.
(هـ) الإفراج في الجرائم المنصوص عليها في الجدول الثالث الملحق بهذا القانون.

في الدول التي تأخذ بالنظام اللاتيني تعتبر النيابة العامة رئيس الضبطية القضائية وتقوم الشرطة بجمع الاستدلالات ، (تحقيق النيابة أو جمع استدلالات الشرطة) وكلاهما يمثل المرحلة التي تسبق المحاكمة وهو ما تُباشره شرطة الجنايات العامة في السودان.

المبحث الرابع: بعض التطبيقات التي تُؤطر العلاقة بين الشرطة والنيابة

المطلب الأول: إحدى القضايا التي تعكس العلاقة بين النيابة والشرطة والقضاء:

أولاً: الوقائع:

في يوم 1981/8/8م في حوالي الساعة السادسة والنصف صباحاً وصل بلاغ إلى قسم شرطة المدينة بحري مفاده أنّ هناك شخصين وُجدا بمنطقة الصبائي بالخرطوم بحري وبهما إصابات في الرأس وأجزاء متفرقة من الجسم وعندما نُقِلا إلى المستشفى فارقا الحياة⁽¹⁾.

(1) مجلة الأحكام القضائية السودانية 1983 م، مكتبة السلطة القضائية السودانية .

أخذت الشرطة الإجراءات السريعة التي يتطلبها الموقف، وبعد مجهود مُقدَّر ومُكثَّف تم القبض على عدد كبير من المُشتبه في اشتراكهم في الحادث.

ثانياً : الإجراءات التي تمَّ اتخاذها:

- 1- قام المتحري بتلخيص القضية وأحالها للسيد مدير شرطة شرق النيل والذي أحالها بدوره للسيد وكيل نيابة مديرية الخرطوم لتقييم البيانات وإصدار التوجيهات اللازمة
- 2- في يومية التحري أصدر السيد وكيل ديون النائب العام قراراً بموجب المادة 6(أ) من قانون النائب العام لسنة 1981م بأن تُعدَّل مادة الاتهام من المادة 251 ع إلى المادة 254 عقوبات مع الاحتفاظ للمحكمة بحقها في تعديل التهمة لأيِّ مادة تُسفر عنها البيانات ، وإصدار الأمر بإطلاق سراح المُتهمين بالكفالة وأن تُقدَّم القضية للمحاكمة.
- 3- أُحيلت الأوراق لقاضي جنايات الخرطوم بحري في نفس اليوم وبيومية التحري كتب قراره الذي يتلخص بأنَّه ليس من سلطات النيابة أن تُصدر أمراً في يومية التحري ، وأنَّ مهمة النيابة هي توجيه التحري ، ورفض القاضي توجيه وكيل النيابة بتعديل التهمة ضد المتهمين بالمادة 254 ع وقرر توجيه تهمة القتل العمد للمُتهمين تحت المادة 251 عقوبات وأمر بإبقائهم بالحراسة.
- 4- بناء على قرار وتعليمات قاضي جنايات بحري وجَّه السيد مدير شرطة شرق النيل بتنفيذ تعليمات القاضي وأمر بإحالة الأوراق للمحاكمة وإخطار النيابة بذلك .
- 5- أُعيدت الأوراق للقاضي لتحديد مواعيد التحقيق القضائي وفي يومية التحري كتب السيد وكيل ديوان النائب العام إلى مدير شرطة شرق النيل يطلب فيه تنفيذ الأوامر السابقة بيومية التحري والخاصة بتعديل التهمة ضد المتهمين وإطلاق سراحهم بالكفالة، وبنفس الصفحة كتب السيد مدير شرطة شرق النيل للمتحري بأنَّه بناءً على تعليمات مدير شرطة مديرية الخرطوم يجب تنفيذ

- الأمر الذي أصدره وكيل ديوان النائب العام، كما أمر بإطلاق سراح المتهمين بكفالة مالية قدرها 10 آلاف جنيه لكل منهم وإرسال القضية للمحكمة للعلم.
- 6- أفرج عن المتهمين الثمانية بالكفالة المالية وأرسلت الأوراق مرةً أخرى للقاضي المقيم لتحديد ميعاد للتحقيق القضائي.
- 7- دخلت القضية درجة مُؤسفة من المُواجهة، ولمّا أُطْلِع قاضي الجنايات على الأوامر التي صدرت أخيراً وفي يومية التحري أوضح أنّ النيابة غير مُختصة بتعديل مواد الاتهام في هذه المرحلة وأنّ قراره السابق برفض توجيهات وكيل النيابة كان قراراً قضائياً وأيّده قاضي المديرية بالخرطوم بحري ، وأنّ قرار وكيل النيابة الأخير فيه تجاهل لتلك القرارات ، وأمر القاضي بالقبض على المتهمين وإعادتهم للحراسة وتوجيه تهمته القتل العمد لهم .
- 8- عرض السيد مدير شرطة شرق النيل القضية على السيد مدير شرطة مديرية الخرطوم بعد أن أوضح رأيه في يومية التحري حيث أشار إلى أنّ قرار وكيل النيابة وصلاحياته انتهت بنهاية التحري وطالب بتنفيذ أمر قاضي الجنايات
- 9- اطّلع السيد مدير شرطة مديرية الخرطوم على قرار قاضي الجنايات وقرر رفع الأمر برمّته للسيد رئيس القضاء.
- ثالثاً :تعليق المحكمة العليا علي القضية:**
- 1- قبل أن نتطرق للطعن لا بُدَّ من الإشارة إلى أنّ قانون النائب العام لسنة 1981م كان مجهولاً بالنسبة للجهات القضائية ، وهذا أمرٌ مُؤسف تُسجله ونعتبره تقصيراً مُشيناً في مكتب النائب العام وكان الأجدر به أن يُخطر السلطات القضائية وهي التي ستتأثر بهذا القانون مُنذ صدوره ، وحتى النسخة التي أمامنا – والتي نهتدي بها في هذا الطعن – لا تُوضح تاريخ صدور القانون ولا تاريخ التوقيع عليه من رئيس الجمهورية.
- 2- قانون النائب العام لسنة 1981م في المادة (2)6 (أ) (ب) أعطى النائب العام السلطات التالية:

(أ) المادة (2)6 على الرغم من أحكام أيّ قانون آخر يختصّ النائب العام بأخذ العلم بأيّة جريمة والتحري فيها وتوليّ الاتهام وتكون له في سبيل ذلك جميع السلطات المنصوص عليها في أيّ قانون ينظم التحري وخاصة في قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1974م .

(ب) يتولى النائب العام ممارسة كل السلطات المنصوص عليها في الفصلين السادس والثاني عشر من قانون الإجراءات الجنائية قبل صدور قانون النائب العام لسنة 1981م ، إلا أنّ قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1974م أعطي النائب العام سلطات واسعة في التحري وتمثيل الاتهام وتوجيه التحري فالمادة 122(هـ) الفصل الثاني عشر (أ) من قانون الإجراءات الجنائية كفلت له جميع سلطات التحري ، وحظرت القضاة والشرطة من التدخل في التحري إلا بموافقة النائب العام كما أنّ المادة 211 من قانون الإجراءات الجنائية أعطته الحق في تمثيل الاتهام وكذلك الحق في وقف الإجراءات الجنائية في مواجهة أيّ متهم بشروط خاصة .

ولكن الجديد في قانون النائب العام أنّه أعطى النائب العام سلطات واسعة في التحري والبلاغات والتوجيهات للشرطة فيما يتعلق بالجريمة وأخذ العلم بالجريمة ، وبمعنى آخر أنّه حل محل القضاة في التحري.(1)

3- نخلص من ذلك إلى أنّ قانون النائب العام قانون شرعي ومُلزم وواجب التنفيذ ، ولكن قرار السيد وكيل ديوان النائب العام موضوع هذا الطعن جاء مجافياً للقانون في تفسيره وتأويله مما يُبرر رفضه.

(1) قانون النائب العام لسنة 1981م .

4- في نهاية هذا القرار لا بُدُّ لنا أن نُشير إلى الرُّوح الطَّيِّبة والتعاونُ المثمر الذي يجب أن يسود العلاقات بين الأجهزة الثلاثة المُناط بها تحقيق العدالة وهي القضاء والنائب العام والشرطة.

إنَّ الذي حدث بين القضاء من جهة والنيابة والشرطة من جهة أخرى (حدث عابر) وكان يُمكن أن يُحسم في أطواره الأولي قبل أن يصل درجة الأزمة ، ونقرر بكل أسف أنَّ مدير شرطة مديرية الخرطوم كان بُوسعه تطويق الخلاف وحصره في أضيق الحدود دُونَ أن يصل إلى درجة المُواجهة وذلك بدليل أنَّه إتصل بمدير شرطة شرق النيل وأمره بتنفيذ أمر وكيل ديوان النائب العام رغم علمه أنَّ هناك أمراً قضائياً صدر من القاضي المسؤول بإلغاء قرار وكيل ديوان النائب العام.

5- أعطى السيد مدير شرطة ولاية الخرطوم لنفسه سلطات لا يملكها وقرر بجرة قلم أنَّ قرار وكيل النائب العام يجب تنفيذه وتجاهل قرار قاضي الجنايات، وكان يُمكنه أن يتصرف بحكمة وتعقل ما دام أنَّ مصلحة العدالة تقتضي ذلك وكان يُمكنه أن يرفع الأمر للسيد رئيس القضاء للبت في الموضوع ولكنه أثر أن ينحاز لجانب النائب العام ليحدث ما حدث من مواجهة ، وعندما تأزَّم الموقف وجد نفسه مضطراً للجوء لرئيس القضاء بعد فوات الفرصة المُؤاتية لحسم الموضوع

6- إننا نُدين هذا التصرف وإن كنا نفترض فيه حُسن النية، إذ أنَّ العلاقة بين الأجهزة العدليَّة يجب أن تكون علاقة قائمة على التعاون لتحقيق مصلحة المواطن.

رأي آخر:

إنَّ الفِكرة المُستحدثة التي جاء بها قائلون النائب العام والتطبيق الصَّحيح له يتضح بجلاء أنَّ المُشرِّع أراد بتحويل النِّابة لهذا الاختصاص الجنائي أن يُزيل عن كاهل قضاة الجنايات عبء الإشراف على التحريات وأن يُوكِّل هذه المُهمَّة لوكيل النيابة وحده حتى يعود القاضي إلى وضعه الأصيل ويتفرغ كلياً لمهمته الأساسية وهي الفصل بين الخصوم ثمَّ يُصدر قراره على ضوء ما يثبت أمامه من وقائع وحقائق وفقاً لقواعد الإثبات بدون تحيُّز مُقتدياً بالوضع في الفقه اللَّاتيني حيث تتولى النيابة التحري وتحضير قضية الاتهام في استقلال تام.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تجاوزات ضابط شرطة قام بحبس وكيل النيابة:

أثارت القضية التي شهدها قسم شرطة أمدردمان جنوب الخرصة بحبس وكيل نيابة من قِبَل مُلآزم كثيراً من رُدود الأفعال، حيث تُعود تفاصيل الحادثة التي وقعت أول أيام عيد الأضحى 2015 م إلى قيام عقيد بحبس أسرة بقسم أم درمان جنوب، وأثناء مرور وكيل النيابة على الحراسات وجد تلك الأسرة في الحبس، فأمر بالإفراج عنها، لكن المُلآزم الموجود بالقسم احتدَّ مع وكيل النيابة حول الإفراج عن الأسرة، وطلب منه إبراز البطاقة إلى أن وصل الأمر أن اتخذ المُلآزم إجراءات ضد وكيل النيابة وحبسه لمدة ساعة ونصف، ومن ثمَّ قام وكيل النيابة بإجراء عدد من الإتصالات فحضر إلى القسم مدير شرطة المحلية فأفرج عنه، وقام وكيل النيابة بتحريك الإجراءات القانونية ضد المُلآزم والعقيد، وجرى نقاش بين أطراف في وزارة العدل والشرطة وتم الاتفاق بأن تُوكَّل القضية لوكيل نيابة مُحايد نسبة لأنَّ وكيل النيابة في نفس الوقت مستشار في وزارة العدل لا يُمكنه التحقيق في القضية باعتباره طرفاً فيها، فأوكلت القضية إلى وكيل نيابة محايد، وإستمع إلى أقوال الشاكي وأخذ أقوال

(1) مجلة الأحكام القضائية السودانية 1983 م مكتبة السلطة القضائية السودانية

الضابطين، ومن خلال الأقوال وصل إلى أنَّ هناك بيانات مبدئية في مواجهة الضابطين، وأوصى بضرورة محاكمتها بصورة عاجلة، وبما أنَّ المحاكمة تتطلب رفع الحصانة فقد تمَّ رفع توصية لوزير الداخلية لإجراء المحاكمة في أسرع وقت، وتمَّت الاستجابة بصورة عاجلة للتوصية من قبل الوزير، بإعتباره أسرع إجراء تمَّ بصدد رفع الحصانة عن منسوبي الشرطة.

وقال مصدر عدلي في حديثه لـ (آخر لحظة) إنَّ وزارة العدل تأخذ وقتاً طويلاً في الأحوال العادية مع الشرطة في رفع الحصانة عن منسوبيها في كثير من القضايا التي يكون المتهمون فيها من أفراد الشرطة.

وقال أحد المحامين إنَّ هذا الفعل يُشكِّل تجاوزاً خطيراً للقانون ولأخلاقيات التعامل مع الغير، خاصّة إذا كان هذا الغير وكيل نيابة مُنوطاً به تفتيش الحراسات والتأكد من أنَّ الموجودين بتلك الحراسات تمَّ حبسهم وفقاً للقانون، بالتالي عندما يتمَّ التفتيش يكون بموجب القانون، باعتبار أنَّ عملية التفتيش من صميم واجبات وكيل النيابة، وقال إنَّ التعدي الذي تمَّ على وكيل النيابة وإدخاله الحبس مُخالفة للقانون من ضابط مُنوط به تنفيذ القانون والانصياع لتوجيهات وكيل النيابة .

ومن جانب آخر علّق بعض منسوبي الشرطة بالآتي :

طالما أنَّ وكيل النيابة نسي البطاقة (الهوية) ألاَّ يحقُّ لهذا الضابط أن يتأكد من هويته. من البديهي جداً التصرف الذي قام به الملازم بتوجيه الرقيب المناوب بفتح بلاغ انتحال صفة الموظف العام فإن لم يفعل ذلك فلا فائدة من دراسته أربع سنوات بكلية الشرطة والقانون وأشارو إلى أنَّ وكيل النيابة له صلة بتلك

الأسرة وكانت زيارته من أجلها وقام باستقراز الضابط بتصرفات غير مقبولة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: بعض الآراء حول علاقة الشرطة مع النيابة:

من المعلوم تاريخياً أنَّ الشرطة كانت تقوم بدور وكيل النيابة وتتولى تقدير البينة الأولية في حالة ارتكاب جريمة ما وتقوم بالتحقيق وتنفيذ القبض وتحديد التهمة وتلخيص القضية وتقديمها للمحكمة وفي بعض الأحيان تمثيل الإدعاء، ومع تأسيس فكرة النيابة في السودان فقد آل العمل الذي كانت تقوم به الشرطة إلى وكلاء النيابة الذين يغطون معظم أرجاء السودان، فالآن وكلاء النيابة يتولون إصدار أوامر القبض والتفتيش وحالات الإفراج ومراجعة الحراسات وإصدار أوامر التكليف بالحضور وكل الإجراءات المتعلقة بالدعوى الجنائية وأكثر من ذلك يتولون الادعاء أمام المحاكم ، وهنا تكمن طبيعة الصراع بين الشرطة والنيابة فأصبح الاعتقاد السائد بين منسوبي الشرطة بأنَّ الحقوق التاريخية قد سُلبت من الشرطة وأوكلت للنيابة ، علاوة على ذلك فإن العوامل النفسية الناتجة بسبب التركيبة البنائية للشرطة بفعل الفلسفة الثنائية التي ترسخت عبر أزمان وهي (شرطي مقابل ملكي) ، كل هذه العوامل وغيرها مجتمعة شكّلت انطباعاً لدى منسوبي الشرطة وهنالك الكثير من الشواهد التي تؤكد ذلك⁽²⁾.

(¹) صحيفة آخر لحظة بتاريخ 2015/6/10 م www.akhirlahza.info

(²) المرجع السابق صحيفة آخر لحظة بتاريخ 2015/6/10 م www.akhirlahza.info.

الخاتمة:

يتنازع الدعوى الجنائية نظامان هما النظام الاتهامي ونظام التتقيب والتحري، ولكل منهما مزايا وعيوب، ووفقاً لذلك برز النظام المختلط محاولاً الأخذ بإيجابيات النظامين وتلافي عيوبهما وبالتالي فليس له أساس فكري مُحدّد.

اصطبغ القانون السوداني بصبغة خاصّة، حيث أخذ من الفقه اللاتيني المنحدر من الفقه الفرنسي مصدراً له ، ولم يُبارح حضائنه الأولى للقانون العام الإنجليزي، فكان غرساً اجتمعت فيه خصائص مُتعدّدة ، فهو تجربة تميّزت بكل هذا فضلاً عن أخذه بأحكام الفقه الإسلامي، فكان تجربة مُتميّزة.

لَا شكَّ أنّ الدور الذي تضطلع به النيابة في الدعوى الجنائية يُحتم أن تتمتع بالاستقلالية والموضوعية والنزاهة كمعايير تُؤسّس عليها العدالة، فلا يعني ذلك وجود تعارض مع خضوعها لرقابة القضاء إلا أنّ تمسكاً منسوبي النيابة بهذه الاستقلالية بصورة مطلقة قد يُلقي بظلاله على العلاقات البينية بين القضاء والنيابة والشرطة ، إذ إنّ هنالك جرائم خطيرة يجب على الشرطة التعامل معها دون الرجوع إلى النيابة والتي يُمكن أن يترتب على وفوعها ضرر خطير يُصيب المُجتمع مع الإبقاء على حق النيابة في مُراجعة ما تمّ من إجراء بصديدها

إنّ التنظيم الحالي الذي اعتنقه قانون الإجراءات الجنائية أدّى إلى اضطراب بين سلطات القضاء والنيابة والشرطة في الدعوى الجنائية لسوء الفهم فيما يتعلّق بدور الشرطة في الدعوى الجنائية حيث تُعتبر النيابة العامة رئيس الضبطية القضائية وتقوم الشرطة بجمع الاستدلالآت، وهي بذلك تُمثّل المرحلة التي تسبق المحاكمة وهو ما يُبشّره شرطة الجنايات العامّة في السودان.

أمّا مايقع من اختلاف بين الأجهزة العدليّة فيجب أن يتم حسمه بقوة وفقاً للقانون فلا بُدّ من تحديد الطريق وتحديد الأهداف من خلال استخدام الوسائل

العلمية التجريبية حتى يتم تنظيم تلك العلاقات القانونية ، وأن يكون هنالك فهم راسخ من أن التعديل طريق طويل فلا بُدَّ من التدرُّج فلا تسرُّع ولا تهَيُّب .

التوصيات

إنَّ التصوُّر الأمثل لدور النيابة بما يتلاءم مع طبيعتها القانونية رغم تباين الواقع المعاش في التشريع السوداني من ناحية، والجدل القانوني الفكري من ناحية أخرى حول مركز ودور النيابة العامة يتعيَّن أن ينطلق من المحاور التالية :

- 1- ضرورة اعتبار التطوير الذي تتطلبه وظيفة النيابة العامة ودورها في المراحل المتعددة للدعوى الجنائية ، بأنَّ النيابة هي منظومة وجهاز أصيل من أجهزة العدالة الجنائية .
- 2- إنَّ تطوير النيابة العامة ليس فقط اصدار قانون جديد وفصلها من النائب العام بل هو إعادة النظر في هيكلتها والذي يتطلَّب زيادة أعداد العاملين فيها لتقوم بدورها في التحقيق في الدعوى الجنائية من البداية وليس التدخل بعد بداية مباشرته بواسطة الشرطة ممَّا يؤدي للاحتكاك بينها وبين الشرطة، لأنَّ المتضرر في النهاية هو المضرور أو صاحب الحق في الدعوى الجنائية .
- 3- التأهيل الفكري والقانوني لأعضاء النيابة العامة فضلاً عن التدريب المستمر وذلك عند مدخل الخدمة بحيث يتم تصميم دورات تشمل العمل في مراكز الشرطة لتفهِّم طبيعة عمل الشرطة في الواقع .
- 4- نشر الثقافة القانونية وسط منسوبي الشرطة لتفهم أن التعديل في القانون بإعطاء النيابة سلطات التحقيق إنما هو اتجاه عالمي مُرتبط بالنُّظم العالميَّة من أجل أن تتفرَّغ الشرطة لأعمال منع الجريمة مع إبقاء الدور الفني للشرطة فيما يتعلق بالأدلة الجنائية.
- 5- إنَّ الأمر يقتضي مُراعاة مجموعة من المُعطيات التاريخية والثقافيَّة والقانونيَّة، فمن جهة فالقانون السوداني أغلبه مُقتبس من النظام الأنجلوساكسوني وأمَّا الآن فقد إتجه نحو الفكر اللاتيني حيثُ إنَّ استقلال

النيابة استقلالاً تاماً يُوجب وضع آلية مُراقبة لمنع إستبدادها وتهديدها
لحريات المواطنين وبالتالي يجب إعادة النّظر في ذلك .

*قائمة المراجع :

أولاً : الكتب القانونية

- 1- أحمد شوقي الشلقاني . مبادئ الاجراءات الجزائية في التشريع
الجزائري . الجزء الأول . ديوان المطبوعات 1999 م .
- 2- محمد صبحي محمد. شرح قانون الاجراءات الجزائية الجزائري .
ديوان المطبوعات . 1984 م .
- 3- محمد صبحي محمد. شرح قانون الاجراءات الجزائية الجزائري
1984. دار المطبوعات الجامعية.
- 4- أحمد فتحي سرور . مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري
دار النهضة العربية 1993م.
- 5- أشرف توفيق شمس الدين . شرح قانون الإجراءات الجنائية (الجزء
الأول . مرحلة ما قبل المحاكمة) 2012م.
- 6- رؤوف عبيد . مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري .
الطبعة 16 دار الجيل للطباعة 1985 م .
- 7- جلال ثروت محمد . نظم الإجراءات الجنائية . الإسكندرية . دار
الجامعة الجديدة 1988 م .
- 8- يسن عمر يوسف. شرح قانون الاجراءات الجنائية السوداني 1991م
الطبعة الثانية . 1996 م . دار ومكتبة الهلال .
- 9- عبد العزيز النقر . فصل النيابة عن العدل . الجدل سيد الموقف .
مقابلة مع عدد من القانونيين بتاريخ 2015/10/5م المركز السوداني
للخدمات الصحفية .
- 10- جودة حسين جهاد – الوجيز في شرح قانون الإجراءات الجزائية
(أكاديمية شرطة دبي) 1994 ص 560.
- 11- قانون الإجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991م . قسم التشريع
ديوان النائب العام .

- 12- قانون الإجراءات الجنائية السوداني 1991 م .قسم التشريع ديوان النائب العام.
- 13- محمد محيي الدين عوض. قانون الإجراءات الجنائية في التشريعين المصري والسوداني 1969 م .
- 14- قانون الإجراءات الجنائية السوداني 1991 م .قسم التشريع ديوان النائب العام.
- 15- مجلة الأحكام القضائية السودانية 1983 م مكتبة السلطة القضائية السودانية
- 16- صحيفة آخر لحظة بتاريخ 2015/6/10 م

www.akhirlahza.info

ثانياً : القوانين :

- 1- قانون الإجراءات الجنائية السوداني 1991م.
- 2- قانون النائب العام 1981م

ثالثاً : المجلات والدوريات

- 1- مجلة الأحكام القضائية السودانية

رابعاً : الصحف اليومية :

- 1- صحيفة آخر لحظة
- 2- المركز السوداني للخدمات الصحفية .